مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: خصائص شفافية المعلومات المصرفية وتأثيرها في الرقابة الداخلية
اسم الكاتب: أ.م.د. ليث سعد الله حسين، م.د. مصطفى محمد صديق، م.م. عدنان محمد شهاب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3348
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 19:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ١٠١ مجلد ٣٢ لسنة ٢٠١٠
ص ص[٢٠٧ -٢٢٦]

خصائص شفافية المعلومات المصرفية وتأثيرها في الرقابة الداخلية
دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في بعض مصارف مدينة الموصل

الدكتور ليث سعد الله حسين
أستاذ مساعد -قسم نظم المعلومات الإدارية
كلية الإدارة الاقتصاد -جامعة الموصل
laythsad@yahoo.com

الدكتور مصطفى محمد صديق
مدرس - المعهد التقني
الموصل

عدنان محمد شهاب
مدرس مساعد -المعهد التقني
الموصل

المستخلص

سعى الباحثون من خلال هذا البحث إلى بيان خصائص شفافية المعلومات المصرفية وتأثيرها في مقومات الرقابة الداخلية، لذا تم توظيف الأطر النظرية لوصف خصائص شفافية المعلومات المصرفية وكذلك خصائص الرقابة الداخلية من خلال ما يظهره هذا البحث من الإجابة على التساؤل البحثي الآتي:

ما هي طبيعة العلاقة والتأثير بين خصائص شفافية المعلومات المصرفية ومقومات الرقابة الداخلية؟

يهدف البحث إلى تحديد المفاهيم الخاصة بشفافية المعلومات المصرفية وخصائصها ومقومات الرقابة الداخلية ومن ثم تحديد علاقة التأثير بين المتغير المستجيب والمتغير التفسيري في المنظمات المبحوثة (عينة من المصارف الحكومية في مدينة الموصل)، إذ تم استخدام أداة بحثية رئيسة هي الاستبانة لبيان درجة تأثير وتوضيح ما إذا كان هناك تأثيرات خارجية أخرى وفي ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها الباحثون والتي أشارت إلى وجود علاقة تأثير بين خصائص شفافية المعلومات المصرفية ومقومات الرقابة الداخلية، واستناداً لذلك تم تثبيت التوصيات الخاصة بالبحث.

الكلمات المفتاحية: شفافية المعلومات المصرفية، خصائص الشفافية، الرقابة الداخلية.

تأريخ استلام البحث ٢٠٠٩/٤/٢٠ **تأريخ قبول النشر ٢٠٠٩/١١/٢**

The Characteristics of Bank Information Transparency and its Impact on the Internal Control
Analytic Study of the Opinions of Sample Employees in Some of Mosul City Banks

Layth S. Hussein (PhD)
Assistant Prof.
Department of Management Information Systems
University of Mosul

Mostafa M. Sidiq (PhD)
Lecturer
Mosul Technical Institution

Adnan M. Shihab
Assistant Lecturer
Mosul Technical Institution

Abstract

Researchers endeavored to explain the characteristics of bank information transparency and its impact on the requirements of internal control. Therefore, the theoretical frameworks have been employed to explain the characteristics of bank information transparency as well as the internal control through answering the following investigatory question. What is the nature of the relationship and the impact between bank information transparency requirements and those of internal control? The research aims at determining the concept relevant to bank information transparency, its requirements and the internal control requirements. It also aims at determining the relationship of impact between the responsive variable and the interpretive one in the researched institutions (a sample of governmental bank in Mosul City). The questioner has been used as the major investigatory tool to explain the degree of the influence and the clarification of the other external impact and showing their significance. In the light of the results detected by researchers it is concluded that there exists a relationship of influence between bank information transparency characteristics and those of the internal control. Recommendations are also recommended in the light of them.

Key Words: Information Transparency, Characteristics of Transparency, Internal Control.

المقدمة

يندرج الحديث عن شفافية المعلومات المصرفية عبر إطار يتضمن رؤية جديدة تعكس المقصود بالشفافية وما تتضمنه من خصائص ذات أهمية لإطراف أخرى يتم التعبير عنها من خلال المصداقية والاعتمادية العالية التي تسهل تمكين نظام الرقابة الداخلية في المصرف من أحكام الرقابة والسيطرة من خلال الأسس التي يقوم عليها والتي من أهمها التنظيم والإجراءات والقواعد والسياسات التي تدعم عمل المصرف في تحقيق أهدافه المنشودة.

حاول الباحثون من خلال البحث الحالي دراسة مدى تأثير خصائص شفافية المعلومات المصرفية في الرقابة الداخلية ضمن إطار نظري وآخر ميداني لعينة من المصارف الحكومية في مدينة الموصل وباستخدام أداة بحثية رئيسة هي استمارة الاستبيان التي استخدمت لجمع بيانات من أفراد العينة الذين يعملون في المصارف التي مثلت مجتمع البحث، وقد تم وصف وتشخيص متغيرات البحث وتحليل نتائج المبحوثين وأختبار فرضيات البحث وتم التوصل إلى استنتاجات مهمة أشارت إلى وجود تأثير معنوي بين متغيري البحث خصائص شفافية المعلومات المصرفية ومقومات نظام الرقابة الداخلية.

اشتمل البحث على ثلاثة محاور تضمن الأول منهجية البحث فيما تضمن الثاني الأطار النظري للبحث، وأخيراً أستعرضنا في المحور الثالث نتائج الدراسة الميدانية وهو الإطار العملي للبحث.

منهجية البحث

بهدف التعرف على المشكلة البحثية وأهداف البحث وفرضياته ومجتمع وعينة البحث وأهميته يمكن متابعة الفقرات الآتية:

مشكلة البحث

من خلال الدراسة الإستطلاعية الأولية عن طريق الزيارات الميدانية التي أجراها لباحثون لعينة من المصارف الحكومية اتضح للباحثين أن هنالك فقدان نوع ما لشفافية المعلومات المصرفية وخصائصها، إذ ترتبط هذه الخصائص بنظام الرقابة الداخلية لهذه المصارف ومن المحتمل أنها تؤثر فيه، واستناداً الى ذلك يمكن تشخيص المشكلة البحثية من خلال إثارة التساؤلات الآتية:

١. ما مدى إدارك مسؤولي المصارف لأهمية شفافية المعلومات المصرفية وخصائصها ومدى علاقتها بنظام الرقابة الداخلي في المصارف المبحوثة.
٢. هل هنالك تأثير لخصائص شفافية المعلومات المصرفية في نظام الرقابة الداخلية للمصارف المبحوثة.
٣. هل هنالك تباين في تأثير خصائص شفافية المعلومات المصرفية في نظام الرقابة الداخلية.

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في مؤشرين الأول يتضمن إظهار الأبعاد الرئيسة لمتغيرات البحث، والثاني مساهمة هذه الأبعاد في تحسين أداء هذه المصارف مجال الدراسة والمصارف عموماً.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى الوقوف على علاقة التأثير بين خصائص شفافية المعلومات المصرفية والرقابة الداخلية في عينة المصارف المختارة، وضمن هذا التوجه يهدف البحث إلى:

- وضع إطار نظري لخصائص شفافية المعلومات المصرفية والرقابة الداخلية في المنظمة.
- تشخيص علاقات الارتباط بين متغيري البحث ومدى تأثير شفافية المعلومات المصرفية في الرقابة الداخلية في المصارف مجال البحث ضمن إطار ميداني للبحث.

فرضيات البحث

في ضوء المشكلة البحثية وأهمية وأهداف البحث يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا توجد علاقة ارتباط بين خصائص شفافية المعلومات المصرفية والرقابة الداخلية في المنظمات المبحوثة.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا تؤثر خصائص شفافية المعلومات المصرفية في الرقابة الداخلية للمنظمات المبحوثة، وتتفرع منها الفرضية الثانوية الآتية:

(لا تؤثر كل خاصية من خصائص شفافية المعلومات المصرفية في الرقابة الداخلية للمصارف المبحوثة)

الفرضية الرئيسة الثالثة: تباين تأثير خصائص شفافية المعلومات المصرفية في الرقابة الداخلية للمنظمات المبحوثة.

مجتمع البحث وعينته

اشتمل مجتمع البحث على عدد من الأفراد العاملين في المصارف الحكومية المختارة في مدينة الموصل اذ بلغ عددها (٦) مصارف هي (ثلاثة مصارف تابعة لمصرف الرافدين: فرع ١١٢ وأم الربيعين وفرع الجامعة وثلاثة مصارف تابعة لمصرف الرشيد: فرع خالد بن الوليد وفرع الدواسة وفرع الزهور)، أما عينة البحث فقد اشتملت على (٦٠) من الأفراد المسؤولين العاملين في هذه المصارف .

أداة البحث

اعتمد الباحثون لاختبار فرضيات البحث الرئيسة وتحليل نتائج الجانب الميداني للبحث على استمارة استبيان بوصفها اداة رئيسة للبحث واشتملت الأستمارة على ثلاث اجزاء هي معلومات تعريفية عن أفراد عينة البحث، وخصائص شفافية المعلومات المصرفية ثانياً. ومقومات نظام الرقابة الداخلية في المصرف ثالثاً.

فالجزء الأول من الاستبيان تضمن اسم المصرف، نوع القطاع وسنة التأسيس، أما البيانات عن الأفراد المبحوثين فقد تمثلت بالعنوان الوظيفي والجنس والعمر والتحصيل الدراسي وعدد سنوات الخدمة الكلية، وعدد سنوات الخدمة في المنصب الحالي.

أما الجزء الثاني من الاستبيان فقد اشتمل على تسع من خصائص شفافية المعلومات المصرفية، وهي (دقة المعلومات، صدق المعلومات، كفاية المعلومات، توقيت تقديم المعلومات، تيسر الحصول على المعلومات، بث المعلومات، أمن المعلومات، شمولية التقارير، إعطاء المعلومات لطالبها رسمياً).

وأخيراً اشتمل الجزء الثالث من الاستبانة على مقومات الرقابة الداخلية للمصرف والتي تمثلت بالآتي: خطة تنظيمية للاختصاصات والمسؤوليات، نظام تسجيل القيود المحاسبية، نظام أداء الواجبات وفق مقررات التنظيم، وتوافر أفراد عاملين كفوئين لأداء العمل).

تم اعتماد هذا القياس (الاستبانة) في ضوء الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت خصائص شفافية المعلومات ومقومات نظام الرقابة الداخلية في المنظمات. أما مقياس الاستجابة فقد اشتمل على مقياس ليكرت الخماسي (أتفق تماماً، أتفق، غير متأكد، لا أتفق، لا أتفق تماماً).

وكما تجدر الإشارة هنا الى إنه تم إخضاع هذه الاستبانة قبل توزيعها على عينة البحث التي تمثلت بعدد من الأساتذة المتخصصين بهدف تحكيمها والتوصل إلى أفضل دقة للمقياس نذكر منهم (الأستاذ الدكتور أبي سعيد الديوه جي، الأستاذ مقداد الجليلي، الدكتور سرمد غانم، الدكتور موفق السيدية، الدكتورة نجلة يونس، الدكتور عدنان الاعرجي، الدكتور سعيد عبدالله، الدكتور عبد الستار جبار، الدكتور هادي خليل).

أما فيما يتعلق بنوع عينة البحث فقد كانت عينة قصدية اشتملت الأفراد العاملين في المصارف المبحوثة بعناوين وظيفية هي (مدير، معاون مدير، رئيس قسم، مسؤول شعبة،

مشغل حاسبة، العاملون في هيئات التفتيش والرقابة أو أعضاء مجلس الإدارة) إذ تم توزيع الاستبانة عليهم.

أساليب التحليل الإحصائي

لغرض تحليل نتائج إجابات المبحوثين واختبار فرضيات البحث تم الأعتماد على الأساليب الإحصائية الآتية:

١. النسب المئوية والوسط الحسابي والإنحراف المعياري.
٢. معامل الارتباط البسيط.
٣. معامل الانحدار البسيط ومعامل الانحدار المتدرج.

الإطار النظري

سيتم في هذا المحور عرض مفهوم شفافية المعلومات وخصائصها أولاً ثم مفهوم وأهداف الرقابة الداخلية ومقوماتها في ثانياً.

أولاً- شفافية المعلومات المصرفية

١. مفهوم الشفافية

برز مفهوم الشفافية ضمن المفاهيم الحديثة التي ظهرت في أدبيات الأدارة المتجددة والتي تواكب التطور الكبير في كافة المجالات،من هنا يمكن طرح مفهوم الشفافية على أنه مفهوم قائم على الأفصاح المتكامل والوضوح التام عند طرح موضوع ما بطريقة منهجية قابلة للفهم والمتابعة والمراجعة القائمة على المصارحة (ناصف، ٢٠٠٤، ٢)، لقد تناول الكتاب والباحثون هذا المفهوم من زوايا عديدة عبرت عن وجهات نظرهم، نشير إلى بعض منها للوصول إلى مفهوم واضح للشفافية من خلالها.

فالكاتبان (Vishwanath and Kaufmann) يعرفان الشفافية بعبارة المعلومات الشفافة وهي تلك المعلومات التي تتوافر فيها دعائم تتمثل بخواص الملائمة والثقة والشمولية والنوعية وإمكانية الوصول إليها في الوقت المناسب (Vishwanath and Kaufmann, 1999, 3) وتعرف (Tarca) الشفافية بأنها عرض معلومات يؤدي إلى تقليص عدم التأكد حول الجهة التي قدمت تلك المعلومات أولاً وتخفيض كلفها وتحسين قدرتها ثانياً (Tarca, 2001, 9) ويرى (Fung) أن الشفافية تمثل الأتجاه السائد لتنظيم الأفصاح المحاسبي بقدرتعلق الأمر بالمستثمرين والمحللين،أي توفير معلومات تمكن من اتخاذ القرارات المناسبة (Fung, 2003, 1) ويشير (أفندي) إلى أن الشفافية هي كشف الاهتمامات والأهداف والدوافع والإعلان عن المبادئ، فهي تعني المصداقية أي تأكيد مصداقية أمام الرأي العام والحكومة والقطاع الخاص، ويؤكد على أن الشفافية تعني أن تكون الحكومة والأجهزة الإدارية في صندوق من زجاج يعكس للجميع بوضوح ما تقدم به من أعمال ومهام وبرامج (افندي، ٢٠٠١، ٤).

أما (اللوزي) فيذكر في دراسته بأن الشفافية هي وضوح التشريعات ودقة الأعمال المنجزة داخل التنظيمات واتباع تعليمات وممارسات إدارية واضحة وسهلة للوصول إلى اتخاذ قرارات على درجة كبيرة من الموضوعية والدقة والوضوح (اللوزي، ٢٠٠٢، ١٤٤).

أخيراً يؤكد (الذودادي) على أن الشفافية مفردة كثر استخدامها فهي ليست مجرد ارقام ومعلومات لكن يجب أن تكون هذه الارقام والمعلومات صحيحة وصادقة بقدر ما تحقق من حقائق الوضع القائم المرتبط بالمستقبل (الذودادي، ٢٠٠٤، ٤٠١).

وبناء عليه فإن دور الشفافية الإدارية (الدباغ، ٢٠٠٧، ١٢) يتضمن:

١. سهولة فهم الاجراءات ووضوحها ومرونتها، مما يسهل على الافراد المراجعين إنجاز أعمالهم بيسر وسهولة.
٢. تعزز الشفافية الرقابة الإدارية وتزيد من كفائتها وفعاليتها من خلال دقتها ووضوحها للاجراءات والممارسة الإدارية المعمول بها.

وهذا الدور يسهم في تحقيق الأهداف الاتية:

١. تبسيط الاجراءات لدى الاجهزة الإدارية مما يسهل سرعة الانجاز ويعزز مفهوم الثقة والولاء بين أفراد التنظيم والمراجعين.
٢. إتاحة أكبر قدر ممكن من المعلومات لتحقيق مبدأ الشفافية، مما يحول دون احتكار جهة معينة للمعرفة والمعلومات ويدعم مشاركة المجتمع المدني بوصفه نقطة التوازن بين الدولة والمجتمع.
٣. تعزز من قدرات الأجهزة الإدارية في مواكبة المستجدات المحيطة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية).
٤. تاكيد الثقة في البيانات والمعلومات باتباع معايير عالمية في تجميع وتوافر البيانات والمعلومات مع ايجاد نظم للمراقبة من حيث الجودة والملاءمة.
٥. تساهم بشكل كبير في مكافحة الفساد الإداري بأشكاله المختلفة والممارسات الإدارية الخاطئة والعمل على دعم المسيرة لتحقيق التنمية الإدارية الناجحة.

٢. أهمية الشفافية

مع تطور الفكر الإداري المعاصر وتزايد الاهتمام بمعالجة المشكلات الإدارية ومعرفة المعوقات التي تواجه التطوير الإداري والمساهمة في معالجة السلوكيات اللا أخلاقية ألتي أصبحت ظاهرة في بيئة بعض المنظمات، لجات الكثير من المنظمات الى اعتماد مفهوم الشفافية نظراً لأهميتها الكبرى في المساهمة بإيجاد الحلول التي تساعد على تطوير العمل الإداري (اللوزي، ٢٠٠٢، ١٤٥)، لقد أصبح وجود الشفافية شرطاً أساسياً في العمليات الإدارية والتنظيمية، إذا رغبنا بالارتقاء بمستوى إدارتنا وأدائنا وتنظيماتنا للوصول إلى مستوى حضاري يسهم في تحسين العمل الإداري، إذ إنها لاتتطلب الافصاح عن اسرار المنظمات الحكومية او الخاصة ولاتؤدي الى عرقلة التشريعات أو إلحاق الضرر بالمصالح العامة او الخاصة (سعد الملوك، ٢٠٠٢،١٢٠).

ويمكن أن نشير إلى أهمية الشفافية من خلال مساهمتها (خرابشة، ١٩٩٧،٣٤١) بالآتي:

١. تحقيق المصلحة العامة، اذ إن غياب الشفافية في بعض التشريعات والقوانين وعدم وضوح النصوص يعد سبباً رئيساً للاجتهادات الشخصية بشكل لا يخدم المصلحة العامة.
٢. توفير النجاح والاستمرارية لأية منظمة تريد مكافحة الفساد الإداري بكل أشكاله ولاسيما أن وجود الأنظمة يعدّ مهماً، غير أن عدم وضوح أحكام وبنود هذه الأنظمة

يؤدي إلى ظهور شكل من أشكال الفساد الإداري، ولأجل مكافحة الفساد لابد من وجود الشفافية.

٣. المساعدة في اتخاذ قرارات إدارية صحيحة، ذلك أن عدم المراجعة الدورية للقوانين والأنظمة بشكل يواكب المستجدات في بيئة الأعمال يترتب عليه اتخاذ قرارات إدارية سريعة وغير سليمة، من هنا فلابد من وجود الشفافية داخل التنظيمات الإدارية.

٤. تساعد الشفافية على إزالة العوائق البيروقراطية والروتينية في الأنظمة والقوانين، وتعمل على تبسيط الإجراءات وزيادة كفاءتها، والتوسع في اللامركزية والعمل على توضيح خطوط السلطة من خلال وضوح الاتصالات الإدارية وإحداث إدارات واضحة وسهلة بشكل هياكل تنظيمية تتمتع بدرجة كبيرة من المرونة.

٣. مؤشرات تحقق الشفافية

تشير دراسة (Ronald, B. Mitchell) إلى أن الشفافية تتطلب مجتمعات وحكومات منفتحة وان نوع الحكومات وانظمتها من العوامل المؤثرة على قدرة النظام في تحقيق الشفافية، فالأنظمة القادرة على تحقيق الانفتاح الواسع لتدفق المعلومات تكون أعلى درجة من الشفافية. عن تلك التي تمتلك المعلومات الا انها تحجبها عن مواطنيها، لقد وثق هذا البحث النقاط المهمة (Ronald, B. Mitchell, 1998, 112) الآتية:

١. تأكيد المنظرين والمهنيين على أن الشفافية عامل حاسم لفاعلية اي نظام.

٢. ان تحقيق الشفافية هو ليس بالعمل السهل بل هو تحد كبير وان العديد من النظم تفشل في تحقيق درجات عالية من الشفافية.

٣. لم يدرس المحللون لحد الان ولم يشخصوا العوامل التي تؤثر على عرض الشفافية للنظم التي تتطلبها بالرغم من أن الشفافية تعد عاملاً مهماً لفاعلية أي نظام ولكنها صعبة التحقيق.

وفي تقرير لـ (Robin Hodess) ورد على الموقع (www.transparency.org) عام ٢٠٠٤ يذكر أن الشفافية تمثل شرارة فعل، بل هي في بعض الأحيان الأجراءات الإيجابية التي يتخذها القطاع الخاص والقطاع الحكومي من خلال وضع معايير الإستقامة والأمانة في الجانب المالي والسياسي، إذ عرض ضمن هذا التقرير المعايير الخاصة بالشفافية الدولية المتعلقة بالجانب المالي والسياسي والتي يمكن أن تكون مقارنات مرجعية لصانعي السياسة والمتخصصين بالجوانب المالية والإدارية، وإن معايير (TIS) الشفافية الدولية (Transparency International Standards) المتعلقة بالجوانب المالية والإدارية والسياسية تتضمن الأهداف الآتية:

١. تعزيز دور الأمم المتحدة في مكافحة الفساد، إذ يمكن لتقانة المعلومات أن تراقب هذه الجهود في كل دولة وكذلك تراقب تطبيق التشريع الوطني الذي يتطابق مع مقررات الأمم المتحدة.

٢. إن معايير الشفافية الدولية المتعلقة بالجوانب المالية والإدارية والسياسية ومعايير تقانة المعلومات الخاصة بالمصالح والأمور المالية والسياسية تستند الى قيم الإستقامة والعدالة والشفافية والمساءلة.

لقد نشأت هذه المعايير إنطلاقاً من التغلغل والتداخل المتعلق بتأثير الأموال والمصالح في السياسات والتي قد تلحق ضرراً بقواعد القانون، ولقد ظهرت هذه المعايير إزاء أرضية

الالتزام الدولي في مواجهة الفساد الذي تم التعبير عنه في مؤتمر الأمم المتحدة ضد الفساد والذي تم تبنيه عام ٢٠٠٣ وأشتمل (www.transparency.org) على الآتي:

١. تأثيرات تصارع المصالح.
٢. الشفافية من خلال الإظهار والنشر.
٣. الفاعلية في تعزيز الإجراءات التنظيمية والإشراف عليها.
٤. تنوع الدخل وحدود الإنفاق.
٥. العدالة والإستقامة في إمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام.
٦. مساهمة المجتمع المدني.

٤. خصائص شفافية المعلومات المصرفية

إن تحقيق الشفافية بشكل ناجح يستلزم بذل الجهود والدعم الكافي من الإدارات العليا وتوعية الأفراد العاملين بأهمية الشفافية، والتنسيق الجيد وتنفيذ المخطط ضمن البرنامج الزمني المحدد وتطوير الإجراءات والأساليب، وتحديث الأنظمة والقوانين وتبسيط الإجراءات وجعلها واضحة ومفهومة وشفافة والذي يعزز من شفافية المعلومات المصرفية والذي بدوره يعزز الرقابة من خلال التغذية المرتدة التي تسهم في مكافحة الفساد الإداري المتمثل بالمخالفات السلوكية والممارسات الإدارية الخاطئة وإنتهاج الأساليب المنحرفة كالرشوة والاختلاس والتزوير والتحريف في المعلومات واستغلال الوظائف العامة (شبكة آراء حرة، ٢٠٠٣، ٢٨)

وبما أن شفافية المعلومات تتعلق بمخرجات نظام المعلومات المصرفية، إذ إن هذه المخرجات التي تتمثل بالمعلومات والتي تتسم بالعديد من الخصائص النوعية كالدقة والوضوح والشمولية والاعتمادية (الطائي، ٢٠٠٠، ٣٣٤) من جانب، وإن هذه المعلومات ذات ارتباط وثيق بالمستفيد النهائي منها يتطلب أن تتصف هذه المعلومات بخصائص الشفافية التي ركز عليها العديد من الباحثين والمتخصصين في نظم المعلومات مثل GEMI, Alter, Preston and Sachs, Mcleod, Laudon and Laudon.

ويرى هؤلاء الباحثون أن أهمية نظام المعلومات المصرفي تتضح من خلال الخصائص التي يمتاز بها هذا النظام، وهي تعكس شفافية المعلومات التي يوفرها النظام إذ تخدم جميع الوحدات داخل المصرف وأهمها الرقابة الداخلية التي تسهم في حماية المصرف وتحقق أهدافه، ويمكن أن نذكر أهم خصائص شفافية المعلومات المصرفية كما اوردها كل من (الغالبي والعامري، ٢٠٠١، ٢٢١) بالآتي:

١. دقة المعلومات بما يعكس واقعيتها ووضوحها وبما يخدم مستخدمها.
٢. صدق المعلومات من خلال عكسها للحالة تماماً.
٣. كفاية المعلومات وتغطيتها للأحداث بإيجاز.
٤. توقيت تقديم المعلومات، إذ يتم توفيرها في الوقت المناسب.
٥. تيسير الحصول على المعلومات بما يتيح الاستفادة منها وقت الحاجة إليها.
٦. بث المعلومات للاستفادة منها كلما تطلب الأمر ذلك ولأي جهة كانت.
٧. أمن المعلومات لضمان حماية نظام المعلومات والأفراد والمصرف من أي ضرر.
٨. شمولية التقارير بشكل يضمن فيه ترتيب المعلومات وعرضها بهيئة جداول أو رسوم بيانية أو اشكال تخدم الرقابة على العمل المصرفي.

٩. إعطاء المعلومات لطالبها رسمياً من خلال وسائل الاتصال الحديثة وتقديمها لمن يستفيد منها باقل كلفة وجهد.

أي أنه يمكن القول وبشكل دقيق إن انتاج معلومات مستمرة وآنية تستخدم في تخطيط ورقابة العمليات المصرفية وكذلك في معالجة الحالات الأستثنائية، وتحديد المشاكل المحتمل حدوثها والتي تحتاج إلى معالجة من قبل إدارة المصرف، كل ذلك يسهم في تطور العمل المصرفي وتحقيق الميزة التنافسية في ظل المتغيرات البيئية المحيطة ويوفر الدعم للإدارة بكل النشاطات التي تقوم بها.

ثانياً- الرقابة الداخلية

يعد نظام الرقابة الداخلية ضرورة فنية لخدمة الإدارة، وذلك إنطلاقاً من الدور الذي تقوم به الإدارة كوكيل عن المساهمين ومسؤوليتها عن حماية ممتلكاتهم والحفاظ على مصالحهم وبالتالي اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتوفير أسباب الحماية للموارد المادية وتنميتها ومتابعة تنفيذ المهام والأعمال داخل المنظمة لتحقيق الأهداف المرسومة، كما أن حاجة الإدارة للمعلومات الصحيحة والموثوقة لاستخدامها في مجالات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية زاد من اهتمام الإدارات بتصميم وتطوير أنظمة رقابية سليمة ومتينة، ويأتي اهتمام المنظمات المهنية بالرقابة كذلك انطلاقاً من الدور الذي تؤديه هذه المنظمات في وضع الأسس والقواعد والمعايير العلمية والمهنية لتنظيم وتطوير مهنة التدقيق عموماً (القاضي ودحدوح، ١٩٩٩، ٢٣٦).

لقد وردت تعاريف كثيرة للرقابة الداخلية منها التعريف الذي اورده المعهد الأمريكي سنة ١٩٣٦ للرقابة الداخلية (على أنها مجموعة الطرائق والمقاييس التي تتبناها المنظمة بقصد حماية النقدية والموجودات الأخرى، وكذلك ضمان الدقة المحاسبية للعمليات المثبتة في الدفاتر)، وتركزت التوجهات نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المنظمة، وبالتالي تطور مفهوم الرقابة الداخلية ليشمل طرائق واساليب الارتقاء بالكفاية الإنتاجية، إلى جانب حماية موجودات المنظمة بصفة عامة وضمان الدقة الحسابية كما يذكر (عثمان، ١٩٩٩، ٦٩).

فيما يشير (الصبان) إلى أن تعريف الرقابة الداخلية يتضمن (النظام الكلي للرقابة المالية وغير المالية على حد سواء تضعه الإدارة لتتمكن من الاستمرار في تنفيذ مهامها باسلوب منظم وحماية موجوداتها قدر الإمكان وضمانها فضلاً عن دقة سجلاتها المحاسبية وموثوقيتها وكذلك الرقابة على تحسين الكفاية التشغيلية وضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات الإدارية) (الصبان، ١٩٨٨، ٢٢٤).

ونتناول تعريف ديوان الرقابة المالية بموجب الدليل المحلي العراقي للرقابة الداخلية والذي ينص على أن الرقابة الداخلية هي (أنواع السياسات والإجراءات التي تتخذها الإدارة التي تكفل تحقيق أهداف المنظمة، وتضمن التنفيذ المنظم والعملي للعمليات بما في ذلك الالتزام بالسياسات الإدارية والمحافظة على الموجودات واكتشاف الأخطاء ودقة القيد واكتمال السجلات وتهيئة البيانات المالية المطلوبة والمعول عليها في الوقت المناسب).

مما سبق يتبين لنا وكما أورد معهد المحاسبين القانونيين في انكلترا بأن نظام الرقابة الداخلية يشير إلى أنه نظام يتضمن مجموع عمليات مراقبة مختلفة من مالية وتنظيمية ومحاسبية اتخذتها الإدارة لضمان حسن سير العمل في المنظمة (ديوان الرقابة المالية، ٢٠٠٠، ٤).

أهداف الرقابة الداخلية

يتم تحديد أهداف الرقابة الداخلية وتصنيف انشطتها استناداً إلى التعريف الذي اورده المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين للرقابة الداخلية، إذ تتمثل أهداف الرقابة الداخلية (القطناني، ٢٠٠٥، ٧١) بالآتي:

١. التحقق من دقة البيانات المحاسبية

تستند إدارة المنظمة إلى البيانات المحاسبية عند اتخاذ القرارات الإدارية وهذا يتطلب توفير بيانات محاسبية وفقاً لمعايير جودة المعلومات المحاسبية الصادرة عن هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) والتي تتضمن:

أ. الملاءمة: أي توفير البيانات المحاسبية في الوقت المناسب مع مراعاة توفير عناصر القدرة التنبؤية واثبات الرقابة من خلال التغذية المرتدة للمعلومات.

ب. المصداقية: أي الصدق والأمانة في عرض البيانات وتحقيق الموضوعية والحياد.

٢. توفير الحماية لممتلكات المنظمة

يشير تعبير الحماية إلى الرقابة على الأخطاء المتعمدة وغير المعتمدة في معالجة العمليات واستخدام الأصول، وكذلك إلى كافة الوسائل المتبعة في المحافظة على الموجودات من أي أمر غير مرغوب فيه كالخطأ والغش والاختلاس وأخطار الكوارث الطبيعية، وقد حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين مفهوم الحماية على أنه (وقاية الاصول من الخسائر التي قد تنتج عن الغش أو الاخطاء المتعمدة وغير المتعمدة أو الامور الاخرى غير المرغوب فيها) (AICPA, No, 33, 1963, 5).

٣. تحقيق الأستخدام الامثل للموارد

يدلل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد على الكفاية الإنتاجية على أن يكون ذلك بأقل تكلفة ممكنة مع تجنب أوجه الإسراف والتبذير والقصور في استخدامها، علماً أن الإدارة تستخدم الموازنات التخطيطية، والتكاليف المعيارية، ورقابة الجودة، وتدريب العاملين لتحسين أدائهم، كأدوات محاسبية وإدارية لتحقيق الكفاية الإنتاجية.

٤. التأكد من الالتزام بالسياسات الإدارية

أي درجة الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات المتكاملة والتي تغطي جوانب النشاط في المنظمة، فهي تعكس مدى تحقيق الأهداف من هنا يستوجب الأمر وضوح السياسات والإجراءات الإدارية فضلا عن تحديد المسؤوليات وتفويض الصلاحيات وتحديد خطوط وقنوات الاتصال بين المستويات الإدارية، المختلفة (عثمان، ١٩٩٩، ٧٣).

من خلال ما تقدم يتضح ان الهدف من الرقابة الداخلية هو تقليل الأخطاء وتقليص حجم الأخطار التي قد تتعرض لها المنظمة وتؤدي بها إلى الخسائر ومحاولة منعها.

مقومات الرقابة الداخلية

لكي يحقق نظام الرقابة الداخلية أهدافه فلا بد من نجاح الخطة التنظيمية وترابطها مع النظام المحاسبي من خلال نظام مستندي، وبناء عليه فان مقومات نظام الرقابة الداخلية تتحدد في (فرج وفائز، ١٩٨٩، ١٢٠):

١. خطة تنظيمية للاختصاصات والمسؤوليات

وهذه الخطة تتسم بالأمور الآتية، وذلك لكي تحقق فاعلية الرقابة الداخلية:

أ. أن تمثل الخطة التنظيمية المجموعة الإدارية التي تقوم بتحقيق أهداف المنظمة بشكل علمي دقيق.
ب. الترابط والتنسيق بين الأهداف الرئيسة والفرعية.
ت. وضوح خطوط السلطة والمسؤولية والبعد عن التعقيد.
ث. مرونة الخطة التنظيمية وبساطتها مع الثبات النسبي لان كثرة التعديلات تضعفها.
ج. وجود شبكة اتصالات منظمة وقوية وفي جميع الاتجاهات (اتصال شبكي) مع تحديد مستوى معين من القرارت لضمان محاسبة المسؤولية والرقابة الفعالة.

٢. نظام تسجيل سليم للقيود المحاسبية

لغرض تحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية يجب أن يتسم النظام المحاسبي بالآتي:

أ. يتضمن النظام المحاسبي مبادئ تمتاز بالوضوح والثبات.
ب. يشمل النظام المحاسبي طرائق وأساليب وإجراءات فنية للتحقق من صحة العمليات المحاسبية.
ت. يحوي النظام المحاسبي مجموعة مستندية تتناسب وحجم المنظمة وطبيعة عملها.
ث. تقسيم العمل يسهل من مراجعة الموظف لعمل من يسبقه وبالتالي أكتشاف الخطأ بسرعة وكذلك حالات الغش والتزوير.
ج. استخدام النظام المحاسبي للتقارير والقوائم المالية يزيد من رصانة النظام، وكذلك إمكانية استخدام الحاسوب لتنفيذ العمليات المحاسبية.

٣. نظام أداء الواجبات على وفق مقررات التنظيم

يتم ذلك من خلال دليل اللوائح والإجراءات لتحديد اختصاصات كل وظيفة من الوظائف (دليل التوصيف الوظيفي) المبينة على الخريطة التنظيمية للمنظمة وتعريفها، ويعد العمل على دراسة الهيكل التنظيمي ودليل الاجراءات ودليل التوصيف الوظيفي والعمل على وجوده بشكل سليم نقطة البدء لتحقيق الرقابة المحاسبية والإدارية.

٤. توافر أفراد عاملين كفوئين لأداء العمل

إن اختيار الأفراد العاملين يعد من الامور المهمة التي تؤثر في فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية، وإن عملية تأهيل العاملين تعتمد على إجراءات التدريب اللازم لإنجاز الأعمال المناطة بهم بكفاءة (نور، ١٩٨٧، ١٧٠) .

نستخلص مما سبق ذكره أن المعلومات المصرفية، بشفافيتها تكون غنية بكل الأحداث الداخلية للمصرف وكذلك البيانات المتعلقة بالمصارف المنافسة وظروف السوق المصرفية، وأنها تخدم بصفة أساسية وظيفتي التخطيط والرقابة داخل المصرف، وبالتركيز

على الرقابة فيتم ذلك من خلال التقارير الدورية والاستثنائية التي تطلبها المستويات الإدارية وان نظام المعلومات المصرفية يزود الادارة بالتقارير من قاعدة معلومات النظام والتي تتصف بالمصداقية والموثوقية،أي بشفافيتها لخدمة مستويات الادارة الوسطى في القيام بوظيفتي التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وهنا تظهر أهمية المعلومات المصرفية التي تخدم الاطراف كافة وخاصة فيما يتعلق بالرقابة الداخلية،اذ تعمل المعلومات التي تصل للمراقب الداخلي على إتمام عمله بأتم صورة ممكنة، فاستخدام كافة المعلومات التي تخص المصرف والمقدمة من نظام المعلومات المصرفي يمكن المراقب الداخلي من كشف المخالفات إن وجدت وإبداء التوجيهات اللازمة ومتابعة تنفيذها بما يخدم تحقيق الأهداف المقررة.

الجانب العملي

وصف وتشخيص متغيرات البحث:

لوصف وتشخيص متغيرات البحث نستعرض الجدول الآتي:

الجدول ١

التوزيعات التكرارية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لشفافية المعلومات المصرفية على مستوى المنظمات

الخصائص	المتغيرات	مقاييس الاستجابة: اتفق تماماً ت	%	اتفق ت	%	غير متأكد ت	%	لا اتفق ت	%	لا اتفق تماماً ت	%	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
A1 دقة المعلومات	X1	٣٣	٥٥	٢١	٣٥	٥	٨,٣	١	١,٧	—	—	٤,٤٣	٠,٧٢١
	X2	٢١	٣٥	٢٥	٤١,٧	٣	٥	٨	١٣,٣	٣	٥	٣,٨٨	١,١٨٠
	X3	١٣	٢١,٧	٢٧	٤٥	٧	١١,٧	١١	١٨,٣	٢	٣,٣	٣,٦٣	١,١١٩
المؤشر العام		٢٢	٣٠,٨٣	٢٤	٣٨,٢٣	٥	٨,٣٣	٦	١١,١	١,٦	٢,٧٦	٣,٩٨	٠,١٢٦
A2 صدق المعلومات	X4	٢٤	٤٠	٢٩	٤٨,٣	٣	٥	٢	٣,٣	٢	٣,٣	٤,١٨٣	٠,٩٣٩
	X5	١٨	٣٠	٣١	٥١,٧	٧	١١,٧	٢	٣,٣	٢	٣,٣	٤,٠١	٠,٩٢٩
	X6	٢١	٣٥	٣٣	٥٥	٣	٥	١	١,٧	٢	٣,٣	٤,١٦٦	٠,٨٦٦
المؤشر العام		٢١	٣٥	٣١	٤٥,٥٣	٤,٣	٧,٢٢	١,٦	٢,٧٦	٢	٣,٣	٤,١٢	٠,١٥٢
A3 كفاية المعلومات	X7	١٤	٢٣,٣	٣٢	٥٣,٣	٩	١٥	٣	٥	٢	٣,٣	٣,٨٨١	٠,٩٤٠
	X8	١٩	٣١,٧	٣٠	٥٠	٧	١١,٧	٣	٥	٢	١,٧	٤,٠٨	٠,٨٩١
المؤشر العام		١٦,٥	٢٧,٥	٣١	٥١,٦٥	٨	١٣,٣٥	٣	٥	١,٥	٢,٠٥	٣,٩٨٠	٠,١٨٩
توقيت تقديم المعلومات	X9	٢٢	٣٦,٧	٢٧	٤٥	٨	١٣,٣	٢	٣,٣	١	١,٧	٤,١١	٠,٨٨٤
	X10	٣٠	٥٠	٢٣	٣٨,٣	٥	٨,٣	١	١,٧	١	١,٧	٤,٣٣	٠,٨٣٧
	X11	٢٤	٥٦,٧	٢٠	٣٣,٣	٢	٣,٣	٢	٣,٣	٢	٣,٣	٤,٣٦٦	٠,٩٥٦
المؤشر العام		٢٥,٣	٤٧,٨	٢٣,٣	٣٨,٨٦	٥	٨,٣	١,٦	٢,٧٦	١,٣	٢,٢٣	٤,٢٦	٠,١٦٢
تيسر الحصول على المعلومات	X12	١٣	٢١,٧	٢٦	٤٣,٣	١٥	٢٥	٣	٥	٣	٥	٣,٩١	١,٠٢٦
	X13	٤	٦,٧	٢٦	٤٣,٣	١٥	٢٥	١٠	١٦,٧	٥	٨,٣	٣,٢٣	١,٠٧٩
	X14	١٥	٢٥	٢٤	٥٦,٧	٤	٦,٧	٦	١٠	١	١,٧	٣,٩٣	٠,٩٣٦
المؤشر العام		١٠,٧	١٧,٨	٢٨,٧	٤٧,٧٦	١٠,١	١٨,٩	٦,٣	١٠,٥	٣	٥	٣,٥٩	٠,٠٣٠٢
بث المعلومات	X15	٦	١٠	١٨	٣٠	١٠	١٦,٧	١٦	٢٦,٧	٩	١٥	٣,١١	١,٩٠٥
	X16	٩	١٥	٢٥	٤١,٧	٧	١١,٧	١٠	١٦,٧	٩	١٥	٣,٢٥	١,٣٢٢
	X17	١	١,٧	١٣	٢١,٧	١٣	٢١,٧	٢٢	٣٦,٧	١١	١٨,٣	٢,٥١	١,٠٨١
المؤشر العام		٥,٣	٨,٩	١٨,٦	٣١,١٣	١٠,٣	١٦,٧	١٩	٣٦,٧	٩	١٦,١	٢,٩٥	٠,١٥٠٤
أمن المعلومات	X18	٢٥	٤١,٧	٢٢	٣٦,٧	٧	١١,٧	٤	٦,٧	٢	٣,٣	٤,٠٦	١,٠٥٥
	X19	١٦	٢٦,٧	٣٢	٥٣,٣	٥	٨,٣	٥	٨,٣	٢	٣,٣	٣,٩١	٠,٩٩٦
	X20	٢٧	٤٥	٢٢	٣٦,٧	٨	١٣,٣	٣	٥	—	—	٤,٢١	٠,٨٦٥
المؤشر العام		٢٢	٣٧,٨	٢٥,٣	٤٢,٢٣	٦,٨	١١,١	٤	٥,٠١	١,٣	٣,٣	٤,٠٦	٠,١٣٨٠
شمولية التقارير	X21	١٠	١٦,٧	١٥	٢٥	١٩	٣١,٧	١٢	٢٠	٤	٦,٧	٣,٢٥	١,١٥٨
	X22	٢١	٣٥	١٩	٣١,٧	٨	١٣,٣	٩	١٥	٣	٥	٣,٧٦	١,٢٢٦
	X23	٢٥	٤١,٧	٢٧	٤٥	٥	٨,٣	٣	٥	—	—	٤,٢٣	٠,٨١٠
المؤشر العام		١٨,٦	٣١,١٣	٥٩	٣٣,٩	١٠,٦	١٧,٧٦	٨	١٣,٣٣	٢,٥	٣,٩	٣,٧١	١,٠٦٤٦
إحصاء المعلومات لطالبها رسمياً	X24	٢	٣,٣	١٢	٢٠	١٣	٢١,٧	٢٠	٣٣,٣	١٣	٢١,٧	٣,٥٠	١,١٤٢
	X25	٣	٥	٦	١٠	١٠	١٦,٧	١٥	٢٥	٢٦	٤٣,٣	٢,٠٨	١,٢١١
	X26	٣	٥	٩	١٥	١٢	٢٠	١٧	٢٨,٣	١٩	٣١,٧	٢,٣٣	١,٢١٦
المؤشر العام		٢,٦	٤,٤٣	٩	١٥	١١,٦	١٩,٤٦	١٧,٣	٢٨,٨٦	١٩,٣	٣٢,٢٣	٢,٥٤	٠,١٣٩
المؤشر الكلي			٢٣,٧٩		٣٧,١٤		١٣,٤٤		١١,٧٨		٧,٨٧	٢,٧٨	٠,٦٣٩٠

تشير معطيات الجدول ١ الخاصة بالتوزيعات التكرارية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لشفافية المعلومات المصرفية، الى أن إتفاق أفراد العينة ضمن المؤشر الكلي البالغ (٦٠.٩٣%) لخصائص شفافية المعلومات المصرفية فهم متفقون على أهمية هذه الخصائص، إذ بلغ الوسط الحسابي (٢.٧٨) والانحراف المعياري (٠.٦٣٩٠). ومن المتغيرات التي أغنت هذا الاتفاق نجد خاصية توقيت تقديم المعلومات من خصائص شفافية المعلومات المصرفية التي بلغت نسبة الاتفاق فيها لأفراد العينة (٨٦.٦٦%) المؤشر العام وبوسط حسابي بلغ (٤.٢٦) وانحراف معياري (٠.١٦٢). كذلك نجد خاصية صدق المعلومات وخاصية أمن المعلومات من المؤشر العام أن نسبة الاتفاق لأفراد العينة كانت

على التوالي (٨٠.٥٣%) و(٨٠.٠٣%) إذ بلغ الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل منهما (٤.١٢) و(٠.١٥٢) و(٤.٠٦) وانحراف معياري (٠.١٣٨٠) .

أما خاصية كفاية المعلومات التي بلغت نسبة اتفاق أفراد العينة فيها (٧٩.١٥%) وبوسط حسابي (٣.٩٨٠) وانحراف معياري (٠.١٨٩) . ثم تأتي خاصية تيسير الحصول على المعلومات وخاصية شمولية التقارير في الأهمية باتفاق أفراد العينة وأخيراً نجد أن خاصية بث المعلومات وإعطاء المعلومات لطالبها رسمياً من خصائص شفافية المعلومات المصرفية التي بلغت نسبة الاتفاق فيهما أقل من ٥٠% لطالبها رسمياً .

الجدول ٢
وصف متغير الرقابة الداخلية وتشخيصه

الخصائص	المتغيرات	مقاييس الاستجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		اتفق تماماً		اتفق		غير متأكد		لا اتفق		لا اتفق تماماً			
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
خطة تنظيمية للاختصاصات والمسؤوليات	X27	١٧	٢٨,٣	٢٤	٤٠	٤	٦,٧	٨	١٣,٣	٧	١١,٧	٣,٦	١,٣٤٢
	X 28	١٣	٢١,٧	٢٥	٤١,٧	١١	١٨,٣	٧	١١,٧	٤	٦,٧	٣,٦	١,١٥٢
	X 29	١٠	١٦,٧	٢٧	٤٥	١٤	٢٣,٣	٧	١١,٧	٢	٣,٣	٣,٦	١,٥١١
	X 30	٨	١٣,٣	٢٢	٣٦,٧	١٩	٣١,٧	٩	١٥	٢	٣,٣	٣,٤١	١,٠١٣
	X 31	١٣	٢١,٧	١٥	٢٥	١٧	٢٨,٣	١٠	١٦,٧	٥	٨,٣	٣,٣٥	١,٢٣٢
	X 32	١٢	٢٠	٢٤	٤٠	١٦	٢٦,٧	٦	١٠	٢	٣,٣	٣,٦٣	١,٠٢٤
	X 33	٥	٨,٣	١٩	٣١,٧	١٨	٣٠	١٣	٢١,٧	٥	٨,٣	٣,١	١,١٠٠
المؤشر العام			١٣,٦١		٣٧,١٥		٢٣,٥٧		١٤,٢		٦,٤١	٣,٤٧	٠,٢٥٥٠
نظام تسجيل القيود المحاسبية	X 34	٨	١٣,٣	٢٩	٤٨,٣	١٢	٢٠	٨	١٣,٣	٣	٥	٣,٥١	١,٠٤٩
	X 35	١٠	١٦,٧	٣٦	٦٠	١٠	١٦,٧	٣	٥	١	١,٧	٣,٨٥	٠,٨١٩
	X 36	١٥	٢٥	٢٥	٤١,٧	١٣	٢١,٧	٤	٦,٧	٣	٥	٣,٧٥	١,٠٨٧
	X 37	٨	١٣,٣	٢٩	٤٨,٣	١٤	٢٣,٣	٦	١٠	٣	٥	٣,٥٥	١,٠١٥
	X 38	٩	١٥	٣٣	٥٥	١٥	٢٥	٢	٣,٣	١	١,٧	٣,٧٨	٠,٨٠٤
	X 39	١٥	٢٥	٢٧	٤٥	١٢	٢٠	٣	٥	٣	٥	٣,٨٠	١,٠٣٨
	X 40	٢٠	٣٣,٣	١٩	٣١,٧	١٣	٢١,٧	٧	١١,٧	١	١,٧	٣,٨٣	١,٠٧٦
المؤشر العام			٢٠,٢٢		٥١,٤٢		٢١,٢		٧,٨٥		٣,٥٨	٣,٧٢	٠,٢٤٠٣
نظام أداء الواجبات وفق مقررات التنظيم	X 41	١٤	٢٣,٣	٣١	٥١,٧	١٣	٢١,٧	٢	٣,٣	١	١,٧	٣,٩٥	٠,٧٦٨
	X 42	١٢	٢٠	٣٤	٥٦,٧	١٠	١٦,٧	٢	٣,٣	١	١,٧	٣,٨٥	١,٠٨٣
	X 43	١٣	٢١,٧	٢٧	٤٥	١٦	٢٦,٧	٣	٥	١	١,٧	٣,٨٠	٠,٨٩٨
	X 44	١١	١٨,٣	٢٨	٤٦,٧	١٤	٢٣,٣	٣	٥	٤	٦,٧	٣,٦٥	١,٠٥٤
	X 45	١١	١٨,٣	٣٢	٥٣,٣	١٢	٢٠	٣	٥	٢	٣,٣	٣,٧٨	٠,٩٢٢
	X 46	١٧	٢٨,٣	٣٦	٦٠	٣	٥	٣	٥	١	١,٧	٤,٠٨	٠,٨٢٩
	X 47	٢٧	٤٥	٣٠	٥٠	٢	٣,٣	١	١,٧	–	–	٤,٣٨	٠,٦٤٠
	X 48	٢٣	٣٨,٣	٣٠	٥٠	٧	١١,٧	–	–	–	–	٤,٦٦	٠,٦٠٤
	X 49	١٩	٣١,٧	٣١	٥١,٧	١٠	١٦,٧	–	–	–	–	٤,١٥٠	٠,٦٨٤
	X 50	٢٦	٤٣,٣	٢٨	٤٦,٧	٤	٦,٧	٢	٣,٣	–	–	٤,٣٠	٠,٧٤٣
	X 51	٢٦	٤٣,٣	٢٠	٣٣,٣	٧	١١,٧	٥	٨,٣	٢	٣,٣	٤,٠٥	١,٠٩٥
	X 52	٢٢	٣٦,٧	٢٦	٤٣,٣	٦	١٠	٤	٦,٧	٢	٣,٣	٤,٠٣	١,٠٢٤
	X 53	١٠	١٦,٧	٢٧	٤٥	١١	١٨,٣	١٠	١٦,٧	٢	٣,٣	٣,٥٥	١,٠٦٤
المؤشر العام			٢٩,٦٣		٤٨,٧٢		١٤,٧٨		٤,٨٦		١,٩٢	٣,٩٨	٠,٣٥١٨
توافر أفراد عاملين كفوئين لأداء العمل	X 54	٢١	٣٥	٢٧	٤٥	٩	١٥	٢	٣,٣	١	١,٧	٤,٨	٠,٨٨٥
	X 55	٢٠	٣٣,٣	٢٢	٣٦,٧	٥	٨,٣	١١	١٨,٣	٢	٣,٣	٣,٧٨	١,١٩٤
	X 56	١٤	٢٣,٣	١٩	٣١,٧	١٣	٢١,٧	١١	١٨,٣	٣	٥	٣,٥٠	١,١٨٦
	X 57	٦	١٠	٢٢	٣٦,٧	١٦	٢٦,٧	٩	١٥	٧	١١,٧	٣,١٨	١,١٧١
المؤشر العام			٢٥,٤		٣٧,٥٢		١٧,٩٢		١٣,٧٢		٥,٤٢	٣,٨١	٠,١٠٢١
المؤشر الكلي			٢٢,٢١		٤٣,٧٠		١٩,٣٦		١٠,١٥		٤,٣٣	٣,٧٤	٠,٦٩٤١

وكذلك تشير معطيات الجدول ٢ الخاصة بالتوزيعات التكرارية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الرقابة الداخلية أن نسبة اتفاق أفراد العينة بحسب المؤشر الكلي بلغت (٦٥.٩١%) وبوسط حسابي (٤.٣٣) وانحراف معياري (٠.٦٩٤١) ومن المؤشرات التي أغنت نسبة الاتفاق هذه نجد بعد نظام أداء الواجبات على وفق مقررات التنظيم،إذ بلغت نسبة اتفاق أفراد العينة على وفق المؤشر العام (٧٨.٣٥ %) وبوسط حسابي بلغ (٣.٩٨) وانحراف معياري (٠.٣٥١٨) وكذلك نجد بعد نظام تسجيل القيود

المحاسبية الذي بلغت نسبة اتفاق أفراد العينة (٧١.٦٤%) وبوسط حسابي (٣.٧٢) وإنحراف معياري (٠.٢٤٠٣)، ثم يأتي ُبعد توافر أفراد عاملين كفوئين لأداء العمل إذ بلغت نسبة اتفاق أفراد العينة (٦٢.٩٢%) وبوسط حسابي بلغ (٣.٨١) وانحراف معياري (٠.١٠٢١) .

ثالثاً- تحليل نتائج البحث واختبار الفرضيات

الغرض من عرض هذه الفقرة هو اختيار علاقة الارتباط والتأثير بين المتغير التفسيري (شفافية المعلومات المصرفية) والمتغير المستجيب (الرقابة الداخلية)، فضلاً عن التحقق من مدى صحة أنموذج البحث وفرضياته.

١. تحليل علاقة الارتباط بين شفافية المعلومات المصرفية والرقابة الداخلية

لغرض معرفة طبيعة علاقة الارتباط بين شفافية المعلومات المصرفية والرقابة الداخلية على مستوى جميع المنظمات المبحوثة مجال البحث، إذ يبين الجدول ٣ وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغيري البحث عند مستوى معنوية٠.٠١ وبذلك ترفض فرضية البحث الأولى القائلة: لا توجد علاقة ارتباط بين خصائص شفافية المعلومات المصرفية والرقابة الداخلية في المنظمات المبحوثة.

الجدول ٣
معامل الارتباط بين شفافية المعلومات المصرفية والرقابة الداخلية

المتغير التفسيري X / المتغير المستجيب Y	الرقابة الداخلية
شفافية المعلومات المصرفية	٦٥.٧%**

N=60 مستوى المعنوية (0,01)

٢. تحليل علاقات التأثير بين شفافية المعلومات المصرفية والرقابة الداخلية

تنصرف هذه الفقرة إلى اختبار الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على عدم وجود تأثير بين خصائص شفافية المعلومات المصرفية والرقابة الداخلية في المنظمات المبحوثة.

تشير معطيات الجدول ٤ الى أن خصائص شفافية المعلومات المصرفية كمتغير مستجيب يؤثر في الرقابة الداخلية في المصارف المبحوثة مجال البحث، إذ بلغ معامل التحديد R^2 (٥٩.٤%) بدلالة قيمة F التي بلغت (٦.٧٥٥)، وهي قيمة معنوية عند مستوى (٠.٠٥) ودرجات حرية (٥٠، ٩).

الجدول ٤
تأثير شفافية المعلومات المصرفية في الرقابة الداخلية على مستوى جميع المنظمات المبحوثة

Model	sum of square	d f	Mean square	F	sig
Regression	13.364	9	1.485	6.755	0.00[a]
Residual	10.991	50	220	-	-
Total	24.355	59	-	-	-

N=60 R^2=%54.9 مستوى المعنوية (0.05)

ومن متابعة معاملات الانحدار (B) لمعرفة تأثير خصائص بعد شفافية المعلومات المصرفية في الرقابة الداخلية اتضح من نتائج التحليل التي عرضها الجدول ٥ أن المصارف قيد البحث فقط، إذ يعبر A3 عن خاصية كفاية المعلومات، وA4 يعبر عن خاصية توقيت تقديم المعلومات، إذ بلغت قيمة t (2.154) لـ A3 وهي قيمة معنوية عند مستوى (٠.٠٥) وA4 (٢.٩٢٤) قيمة معنوية عند مستوى (٠.٠٥).

الجدول ٥
معاملات تأثير خصائص شفافية المعلومات في الرقابة الداخلية للمنظمات المبحوثة

Model	unstan dardized coeficients		Standardized coeficients	t	Sig
	B	Std Error	Beta		
Constant consanr	0.224	0.504	-	0.444	0.659
A1	-0.094	0.101	-0.125	-0.926	0.359
A2	0.054	0.137	0.063	0.398	0.692
A3	0.246	0.114	0.301	2.154	0.036
A4	0.347	0.119	0.376	2.924	0.005
A5	0.030	0.109	-0.039	-0.274	0.785
A6	0.049	0.071	0.082	0.691	0.492
A7	0.130	0.097	0.146	1.340	0.186
A8	0.161	0.086	0.207	1.873	0.067
A9	0.044	0.069	0.072	0.639	0.526

N=60 مستوى المعنوية (0.05)

٣. تحليل نتائج التأثير بين متغيرات البحث / الانحدار المتدرج

لمعرفة أي من الخصائص ذات العلاقة ببعد شفافية المعلومات المصرفية ذات تأثير في مستوى الرقابة الداخلية، توضح نتائج تحليل الانحدار المتدرج الجدول ٦ تحليل التباين (ANOVA) أن A8 وA4 وA3 والخصائص الأكثر تأثيراً في الرقابة الداخلية وهذه الخصائص هي: كفاية المعلومات وتوقيت تقديم المعلومات وشمولية التقارير، إذ بلغت قيمة F (١٨.٩٦٥) وهي قيمة معنوية عند مستوى (٠.٠١) وبدرجات حرية (٣، ٥٦، ٤٩)، إذ بلغ معامل التحديد R^2 (٥٠.٤) ومن متابعة قيم t لخصائص شفافية المعلومات A8 وA4 وA3 الجدول ٧ التي بلغت على التوالي (٣.١٨٤)، (٣.٠٥٠)، (٢.٦١٢)، وهي قيم معنوية عند مستوى (٠.٠٥).

الجدول ٦
تحليل التباين (Anova) لخصائص شفافية المعلومات المصرفية في الرقابة الداخلية /الانحدار المتدرج

Model	sum of square	d f	Mean square	F	sig
Regression	12.274	3	4.091		
Residual	12.081	56	0.216	18.965	0.000[a]
Total	24.355	59			

N=60 مستوى المعنوية (0.001)

الجدول ٧
معاملات (B) الانحدار لخصائص شفافية المعلومات

Model	unstandardized coeficients		Standardized coeficients	t	Sig
	B	Std Error	Beta		
Constant	0.581	0.437	-	1.329	0.189
A3	0.325	0.102	0.352	3.184	0.002
A4	0.234	0.077	0.300	3.050	0.003
A8	0.242	0.093	0.296	2.612	0.012

N=60 مستوى المعنوية (0.005)

الاستنتاجات

في ضوء التأطير الفكري للبحث ونتائج الجانب العملي تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

١. إن شفافية المعلومات المصرفية مهمة جداً لصانعي القرار في الوقت الحاضر الذي تزايدت فيه الوسائل الحديثة والمتطورة المستخدمة في معالجة البيانات وتوفير المعلومات الرصينة التي تخدم العملية الرقابية في المصرف.
٢. إن مستوى شفافية المعلومات المصرفية تعكس كفاية عرض المعلومات نسبة إلى الطلب على المعلومات من قبل المصرف، وان المستويات العالية من الشفافية تعكس المهمات التي يشملها التنسيق العالي بين أطراف النظام المصرفي.
٣. شفافية المعلومات المصرفية تشمل مجموعة خصائص مهمة تتمثل في المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المصرفي والتي تخدم المستفيدين لممارسة أعمال التخطيط والرقابة على العمليات المصرفية.
٤. لم يعد مفهوم الرقابة الداخلية يختص بحماية الموجودات وضمان الدقة المحاسبية فقط، بل اجتاز ذلك ليشمل جميع النواحي الإدارية والفنية التي تسهم في تحقيق الاهداف، وتقليل الاخطاء وتقليص حجم الاخطار.
٥. إن كل خاصية من خواص الرقابة الداخلية تمثل ضوابط رقابية يتم صياغتها في المصرف بصورة تعكس أهمية شفافية المعلومات المصرفية وأثرها في هذه الضوابط.
٦. إن أفراد عينة البحث يتفقون على أهمية خصائص شفافية المعلومات المصرفية ومدى ارتباطها بأهمية خصائص الرقابة الداخلية في المصرف.

٧. جاءت خاصية توقيت تقديم المعلومة من أهم الخواص التي اتفق عليها معظم أفراد عينة البحث ثم تليها خاصية صدق المعلومات وخاصية امن المعلومات.
٨. جاءت خاصية نظام أداء الواجبات على وفق مقررات التنظيم من الخصائص المهمة للرقابة الداخلية للمصارف المبحوثة مجال البحث ، تلتها خاصية نظام تسجيل القيود المحاسبية في الأهمية، ثم خاصية توافر أفراد كفوئين لأداء العمل.
٩. أظهرت نتائج تحليل وجود علاقة ارتباط وتأثير معنويين بين شفافية المعلومات المصرفية والرقابة الداخلية في المصارف المبحوثة مجال البحث.
١٠. تعد خاصية كفاية المعلومات وخاصية توقيت تقديم المعلومة من الخصائص التي توثر في الرقابة الداخلية مقارنة مع الخصائص الأخرى لشفافية المعلومات المصرفية التي لم تظهر أي تأثير.
١١. أكدت نتائج تحليل الانحدار المتدرج أن خاصية كفاية المعلومات وخاصية توقيت تقديم المعلومة وخاصية شمولية التقارير من أكثر الخصائص تأثيراً فى الرقابة الداخلية للمصارف المبحوثة مجال البحث.

التوصيات

بناءً على ما تم التوصل إليه من استنتاجات واستكمالاً لمتطلبات البحث العلمي نورد أهم التوصيات الضرورية الآتية:

١. اعتماد مفهوم الشفافية على أنها الأمانة والصدق في نقل المعلومات والدقة والوضوح في التطبيق وبالتالي المساهمة في إحداث رقابة فعالة لكشف الانحراف في الوقت المناسب ومعالجته.
٢. إن شفافية المعلومات المصرفية عامل مؤثر في أنظمة المصرف الأخرى، ويتضح ذلك من خلال إعادة هندسة النظم والشفافية المعلوماتية.
٣. دعم نظم المعلومات المصرفية، وذلك لما لها من فضل كبير في ربط النظم داخل المصرف وبين الاقسام من خلال شفافية المعلومات التي توفرها لكافة الأطراف داخل المصرف.
٤. إن اعتماد الاساليب الرقابية في المصارف تهدف إلى تخفيض الخطر وكذلك إلى تحقيق خفض في خطورة التهديدات وذلك بمنع وقوع تلك الأحداث أو تقليل الخسائر الناتجة عنها، وهذا كله يعكس أثر شفافية المعلومات المصرفية التي تعتمد عليها هذه الاساليب الرقابية.
٥. استخدام المكننة الحديثة يساعد على توسع استخدام الحاسوب في معالجة البيانات وتفعيل الضوابط الرقابية يسهل اكتشاف الأخطاء ويزيد من ربط النتائج الرقابية بالشكل الذي يقوي من بنية الرقابة المصرفية.
٦. دعم متخذي القرار حيث إن شمولية البيانات والمعلومات وشفافيتها تساعد في تحليل واستقراء دلالتها لدعم صانعي ومتخذي القرار.
٧. إتاحة أعلى قدر من المعلومات على وفق شفافية المعلومات المصرفية ومن دون احتكار جهة معينة للمعرفة والمعلومات على أن تخدم هذه المعلومات نظام الرقابة الداخلية الذي يساعد على إجراء المراجعة والتدقيق وكشف الاخطاء عند حدوثها.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. أفندي، عطية حسين، ٢٠٠١، الشفافية في اعمال الادارة العامة، مجلة اخبار الادارة، العدد (٣٣)، اذار.
٢. خرابشة، عبد، ١٩٩٧، الشفافية في الخدمة المدنية: تجربة ديوان المحاسبة، الاسبوع العلمي الاردني الخامس، الجمعية العلمية الملكية، المجلد (٢)، الأردن.
٣. الدباغ، مصطفى محمد، ٢٠٠٧، تأثير نظم المعلومات المصرفية ومقومات نظام الرقابة الداخلية في خدمة الزبون بالتطبيق على مجموعة من مصارف مدينة الموصل، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادراة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٤. دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية، دليل تدقيق رقم (٤)، ٢٠٠٠، ديوان الرقابة المالية، بغداد.
٥. الذودادي، احمد، ٢٠٠٤، الشفافية: (المنبر الديمقراطي التقدمي) http://www.alamenber.com
٦. سعد الملوك، جلال، ٢٠٠٢، اثر استراتيجية التمكين في تعزيز الابداع المنظمي، دراسة تحليلية في جامعة الموصل، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٧. الصبان، محمد سمير، ١٩٨٨، الاصول العلمية للمراجعة النظرية والممارسة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية.
٨. الطائي،محمد عبد حسين، ٢٠٠٠، نظام المعلومات الإدارية،دار الكتب للطباعة والنشر،ط٢،العراق.
٩. طه، طارق، ٢٠٠٠، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، الحرمين للكومبيوتر، الازاريطية، الاسكندرية .
١٠. عثمان، عبد الرزاق محمد، ١٩٩٩، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.
١١. الغالبي، طاهر محسن والعامري، صالح مهدي، ٢٠٠١، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظم المعلومات : دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الاردنية، مؤتمر القيادة الابداعية، القاهرة .
١٢. فرج، السيد، حسن، ١٩٨٩، الرقابة الداخلية، مكتبة الجلاء الحديثة، بور سعيد.
١٣. القاضي، حسين، ودحدوح حسين، ١٩٩٩، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الامريكية والدولية، ط١، مؤسسة الوراق للنشر، عمان.
١٤. القطناني، خالد محمود حسن، الضوابط الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية المصرفية المحوسبة، دراسة تحليلية في المصارف التجارية في الاردن، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
١٥. اللوزي، موسى، ٢٠٠٢، التنمية الادراية، ط٢، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
١٦. ناصف، احمد مصطفى، ٢٠٠٤، الشفافية المعلوماتية ودورها في فاعلية الحكومة الالكترونية، مؤسسة الأهرام، أستاذ مشارك في جامعة واكادمية الشرطة e-mail:vranassef@hotmail.com.
١٧. نور، احمد، ١٩٨٧، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية

1. Amerrican Institule of Certified Public Accounting, (AICPA), "Committee on Auditing Procedures", No, 33, 1963.

2. Fung, Archen, Graham, Mary and Weil, David, 2003, "The Political Economy of Transparency: What Makes Disclosure Polices Sustationable"?, Havverd University. www.ssrn.com.
3. GEMI. 2004, clear Advantage: Building share Value, Environment: value to the invwstor.
4. Post,J.E., Epreston, and S.Sachs, 2002, Redefining the corporation: stake holder Management and oeganizational wealth . Stan Ford Unviersity press.
5. Ronald.B, Mitchell, 1998, Sources of Transparency Information Systems in International Regimes", University of Oregon.
6. Traca, ann, 2001 "international convergence of accounting practices: choosing betweenlass and usgaap", university of new south wales.
7. Vish wanath, tra, and Kaufmann, Daniel, 1999, towards transparency in finance and governance, the world bank.

ثالثاً- الانترنت

1. www.transparency .org.(2004)
2. 28, 2003, شبكة آراء حرة